

الهيئة الخيرية تعليقاً على ما نشرته **القبس**:

ميزانيتنا مستقلة عن موازنة الدولة.. وجميع مواردنا أموال خيرية

واقتصادياً، ليكون قادراً على إحداث التأثير الإيجابي في مجتمعه، عبر برامج تعليمية وتأهيلية وتنموية وشرائط استثمارية فعالة.

ونتيجة لجهود التطوير المؤسسي، تمارس الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية أعمالها وفق رؤية استراتيجية واضحة، ومهنية منضبطة بإجراءات وسياسات تضمن وصول أموال المتبرعين إلى مستحقيها، عبر آليات منهجية من الدراسة والتدقيق والتنفيذ والمتابعة الشفافة.

وعبر تاريخها الممتد على مدى 35 عاماً، نفذت الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية أكثر من 255 ألف مشروع، كما تجاوزت قيمة المساعدات التي قدمتها والمشاريع التي أنجزتها 1.3 مليار دولار، مما ساهم في صناعة الوجه المشرق وبناء السمعة العالية لدولة الكويت على الساحة الإنسانية العالمية.

وختاماً.. نهيب بجريدة **القبس** الغراء تحزّي الحقيقة والعلوم الصحيحة من مصادرها الموثوقة، لما ينطوي على نشر البيانات غير الدقيقة من إضرار بالمؤسسة وسمعتها، فضلاً عن ضرره بسمعة العمل الخيري وصفحته البيضاء.

التأسيسي للهيئة الخيرية الإسلامية العالمية في دولة الكويت في صيف عام 1984، وضم 160 شخصية عامة، من بينهم علماء ومفكرون ورؤساء دول ووزراء وبرلمانيون وقيادات

خبرية وقامت رقية من مختلف أنحاء العالم زاراً في الأخيرة حاجة ماسة لرفع الخطر القفر والجبل والحرارة، وإنشائها على التوجيه الإنسانية دولة الكويت عن مجلس الأمة الكويتي القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨٦ بتأسيس الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية ثم استلمت تأسيسها بالخبرة مرحوم أمير الكويت نفعها السابق بتاريخ 3 فبراير 1987 في عهد الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد، وتواصلت الخيرة الإسلامية لتعطي النفع الخارجي عن 10 مكاتب، في كل من الأردن، ناعما، الجزائر، بنجيري، وبكستان، بوركينا فاسو، باكستان، إازاخستان وأوزبكستان، والمشاركة مع أكثر من 20 منظمة إسلامية دولية ولعلمية ومصلحة معتمدة إلى وزارة الخارجية الكويتية.

وانسجاماً مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، تسعى الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية وفق خطتها الاستراتيجية 2020 - 2024 الى تمكين الإنسان تعليمياً وثقافياً

وتقدم خدماتها الإنسانية للمحتاجين في شتى أنحاء العالم من دون تمييز أو تدخل في أي من النزاعات أو الصراعات السياسية.

ورغم عدم متفق الخيرية بآي دعم ميزانيتها السنوية من قبل الدولة، فإنها لم تلجأ جهاً لم تدفع رسماً في السنة المالية 2017. إن تنفيذ الدولة للخطوة بآي دعم مسيحية العمل الإنساني لدولة الكويت وإبراز وجهها الانساني للشرق، فقد تقاتلت الخيرية - على سبيل المثال - في تنظيم ورشة استشارية ستعقد مؤتمرات للمنظمات غير الحكومية لدعم الوضع الإنساني في سوريا والعراق وشرق السودان، والتي تمت إقامتها استجابة لوجهات القيادة السياسية بالترافع مع المؤتمرات الدولية لدعم الوضع الإنساني في هذه الدول بقيادة دولة الكويت، وقد أسفرت الإزماتة التي نظمتها الخيرية عن تعهدات ببرنامج الإنساني وادت على 1.8 مليار دولار، تم منح بعضها وكان لها الأثر في تخفيف معاناة الشعوب النكبة.

وبياناً لتاريخ هذه المؤسسة العريقة، وتعزيزاً لحق الرأي العام في المعرفة من مصادرها الموثوقة، فقد انعقد الاجتماع

دون أي اعتبار للكوادر الشابة.

ونظراً لعدم صحة هذه العلومة وإتمامها في السباق من غير تبيت ودون تأكيد أن الهيئة الخيرية الإسلامية العالية مستقلة وغير حكومية، وأن مبادئها مستقلة عن الميزانية العامة للدولة وغير ملحقة بها، وأنّها لا تتكفّل ميزانية الدولة أيّ مبالغ إدارية مطلقاً، وأنّ جميع مورائها خيرية بحتة، كما أن الهيئة الخيرية تفرّخ بكارها العاملين، الذين تتكوّن غالبيتهم الساحقة من الشباب، على المستوى القيادي أو المستويات الإدارية، وأنّ قوة دفع الوحدة في تبنيها عنصرها الكفاءة والأمانة، وهما ما يفرّض بوضوح لكل متفحص لقرارات التعيين وإنهاء الخدمة في الهيئة التي تنظمها إجراءات واضحة ومعايير دقيقة تخصّص جميعها للمراجعة الفاحصة والرقابة الإدارية والتدقيق الداخلي.

يبدو أن الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية في الوقت نفسه تعزز بالثقة، التي تحظى بها من جانب القيادة السياسية والحكومة معاً، لما تمثله للبلاد من وجهة إنسانية عالمية مرموقة، ترفع اسم الكويت عالياً في مختلف المحافل،

تلقت **القبس** توضيحاً من الهيئة الخيرية الإسلامية على ما نشر في العدد الصادر بتاريخ 5 فبراير الجاري، تحت عنوان «درجة الوزير... مخالف للدستور والقانون». وعملًا بمبدأ حق الرد تنشر **القبس** كتاب الهيئة الخيرية، وفي ما يلي نصه:

طلعتنا جريدة **القبس** الغراء، في موقعها الإلكتروني يوم الخميس الموافق 4 فبراير 2021، وفي الصفحة الثالثة من نسختها الورقية المصادرة يوم الجمعة الموافق 5 فبراير 2021، بتقرير للمحرر القدير حسين عبدالرحمن، تحت عنوان: «درجة الوعي - مخالفة للدستور والقانون».

وعلى خلاف الواقع والحقيقة، أدرج التقرير الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية ضمن قائمة «هيئات حكومية عب» على ميزانية الدولة، مطالباً في سياق التقرير بإلغاء هذه الهيئات لما تمثله من عبء مالي كبير على الميزانية العامة للدولة، شاملاً الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية بما وجه إلى باقي الهيئات من اتهامات وانتقادات لا أصل لها ولا تمت للحقيقة بصلة، مثل أن التعيينات تمت فيها بقوة دفع نواب مجلس الأمة وليس للكفالات والخبرة، وأنه يتم تعيين النقادعين فيها